

Distr.: General
31 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٠-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧

مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيَّه مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

أولاً - الحضور

١ - عُقدت الدورة الأولى للمنتدى الإقليمي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وترأسها لورانس مونواي - سميث، المفوضّة العامة للتنمية المستدامة والمندوبة المشتركة بين الوزارات لشؤون التنمية المستدامة لوزارة البيئة والطاقة والبحار في فرنسا.

٢ - وحضر الدورة ممثلون عن ٤٦ من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التالية أسماؤها: الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وإسبانيا وإستونيا وإسرائيل وألبانيا وألمانيا وأوزبكستان والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والمهرسك وبولندا وبيلاروس وتركمانستان وتركيا وتشيكيا والجزيل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجورجيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وطاجيكستان وفرنسا وفنلندا وقيرغيزستان وكازاخستان وكرواتيا ولافيا ولكسمبرغ وليختنشتاين ومالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

٣ - وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً بوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ والوكالة الأوروبية للبيئة؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

٤ - وحضر الاجتماع ممثلو إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات المتصلة بها التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية.

٥ - وشارك في الدورة أيضاً ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: المؤسسة الآسيوية الأوروبية، ومصرف التجارة والتنمية لمنطقة البحر الأسود، ومجلس أوروبا، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ولجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الدول، والمجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومبادرة تعزيز التغذية.

٦ - وشارك أيضاً ممثلون عن ٩٧ منظمة غير حكومية وكذلك منظمات أخرى. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالمشاركين على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي (www.unece.org/rfsd2017.html).

ثانياً - افتتاح الدورة وقرار جدول الأعمال (البند ١ من جدول الأعمال)

الوثيقة: ECE/AC.25/2017/1

٧ - أقرّ المنتدى الإقليمي جدول الأعمال المؤقت (ECE/AC.25/2017/1).

٨ - ورحب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا بجميع المشاركين، وأشار إلى التقدم المحرز في العديد من البلدان باتجاه التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات الوطنية، وإشراك أصحاب المصلحة، وقيام بعض البلدان الآن بقياس جودة التشريعات الجديدة على أساس أثرها على أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أنّ هذه الأهداف تحدو بجميع أفراد أسرة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى العمل يداً بيد بطرق جديدة وفعالة. وفي الجلسة الافتتاحية، عرضت مجموعة من الطلاب الشباب المرتبطين بمؤسسة إدوكي، وهي منظمة تتخذ من جنيف مقراً لها وتعمل على تعزيز تثقيف الشباب وتوعيتهم بعمل المنظمات الدولية، آراءها بشأن الحاجة إلى التزام قوي وواسع النطاق إزاء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار الطلاب إلى أنه ينبغي إشراك الشباب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها تنفيذ مشاريع عملية يضطلع بها الشباب. وشددت الرئيسة في ملاحظاتها الافتتاحية على تنوّع منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وسلطت الضوء على أهمية تعبئة جميع القطاعات من أجل تحقيق النجاح.

٩ - وألقى عدة ممثلين عن منظومة الأمم المتحدة كلمة أمام المنتدى في الجلسة الافتتاحية. وشددت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة أن تعمل منظومة الأمم المتحدة مع البلدان على مختلف المستويات؛ وعلى الدور الأساسي للجان الإقليمية في تعبئة القيادة السياسية وتيسير الشراكات وأنه يمكن من خلالها استحداث منافع عامة إقليمية وعالمية. ولفت وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الانتباه إلى أهمية البعد الإقليمي، وإلى ضرورة تحسين الاتساق وتعزيز التعاون وتيسير التواصل، وذلك في إطار الجهود العامة الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحددت الأمينة العامة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تعمل أيضاً مديرة مساعدة ومديرة إقليمية لأوروبا وكومنولث الدول المستقلة، ورئيسة للفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى، المخاطر المتعددة التي تواجهها المنطقة، وأكدت على دور خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ في التصدي لتلك التحديات. وشددت على الحاجة إلى تركيز الجهود على أشد الفئات ضعفاً وتحديد العوامل التي من شأنها أن تسرع التقدم باتجاه تنفيذ الأهداف؛ وعلى أن المساواة بين الجنسين عامل مسرّع رئيسي لوتيرة التقدم باتجاه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف المتعددة للتنمية المستدامة والغايات المتصلة بها.

ثالثاً - الجزء المتعلق بالسياسات: السنة الثانية من العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة: معرفة ماذا حققنا لغاية الآن، ومواصلة السير باتجاه تحقيق الازدهار والرفاه للجميع (البند ٢ من جدول الأعمال).

الوثيقة: ECE/AC.25/2017/INF2

١٠ - وُقِرَّ الجزء المتعلق بالسياسات الذي تولى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا إدارته منيراً لتبادل الآراء في ما بين القطاعات وللنقاش بشأن التقدم المحرز حتى الآن والتحديات التي لم تُذَلَّلْ بعد وتحول دون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مع التركيز بوجه خاص على الازدهار والصحة والرفاه والمساواة بين الجنسين، وذلك في إطار الموضوع الأوسع نطاقاً الذي يتناوله المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧.

١١ - واستهلَّ الجزء المتعلق بالسياسات بكلمةٍ رئيسية أدلى بها رئيس المعهد الدولي للتنمية المستدامة وأعقبها حلقة نقاش صمّمت وزير الزراعة والتنمية الريفية وإدارة المياه في ألبانيا؛ ونائب وزير الخارجية المعني بشؤون البلدان غير الأوروبية والتعاون الاقتصادي والتعاون في مجال التنمية في تشيكييا؛ والمفوضة العامة للتنمية المستدامة والمندوبة المشتركة بين الوزارات لشؤون التنمية المستدامة لوزارة البيئة والطاقة والبحار في فرنسا؛ ونائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومدير مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أوروبا؛ والأمين العام لغرفة التجارة الدولية؛ ورئيسة منتدى المنظمات غير الحكومية النسائية في فيرغيزستان. وأحاطت رئيسة منتدى المنظمات غير الحكومية النسائية في فيرغيزستان المنتدى علماً بنتائج مشاورات تحضيرية عقدها المجتمع المدني في جنيف في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. كذلك، شكلت مداخلات الحضور، بما في ذلك من جانب أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وسلوفينيا وطاجيكستان وهنغاريا، مساهمات في النقاشات التي جرت في إطار الجزء المتعلق بالسياسات.

١٢ - ويتضمن الموجز الذي أعدته الرئيسة، والوارد في المرفق الأول، أهم ما طُرح من مسائل والكلمات المكتوبة متاحة على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي.

رابعاً - الجزء المتعلق بالتعلم من الأقران (البند ٣ من جدول الأعمال)

الوثائق: ECE/AC.25/2017/INF3 و ECE/AC.25/2017/INF4 و ECE/AC.25/2017/INF5

١٣ - توزع الجزء المتعلق بالتعلم من الأقران على ثلاثة مواعيد مستديرة تُعقد بالتوازي وتُعطي ثلاث مسائل مختلفة، من أجل تيسير تبادل التجارب وأفضل الممارسات على نحو عملي أكثر تعمقاً.

ألف - المائدة المستديرة الإقليمية الأولى: تكييف أهداف التنمية المستدامة حسب الظروف الوطنية والمحلية

١٤ - ركزت المائدة المستديرة الأولى على العملية الجارية لتكييف الأهداف العالمية للتنمية المستدامة حسب الظروف الوطنية والمحلية. ويشكل استعراض وتعديل الاستراتيجيات والخطط والأدوات الوطنية الخطوة الرئيسية الأولى التي يتعيّن على الحكومات في المنطقة اتخاذها من أجل بدء تنفيذ الأهداف.

١٥ - وتولى رئيس مجموعة أتكيسون (AtKisson) إدارة المائدة المستديرة الأولى، واضطلعت سويسرا بدور المقرر.

باء - المائدة المستديرة الإقليمية الثانية: التعاون دون الإقليمي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

١٦ - إنّ العمل على المستوى دون الإقليمي مهمٌ لإنشاء منظومة متعددة المستويات لتنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن التعاون بين البلدان المجاورة أن يساعد في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك القضايا العابرة للحدود. وشهدت هذه المائدة المستديرة تشاركاً للتجار، ومناقشةً للسبل التي يمكن من خلالها أن يساعد التعاون داخل المناطق دون الإقليمية المتعددة المشمولة باللجنة الاقتصادية لأوروبا في تحقيق الأهداف.

١٧ - وتولى مدير المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة المائدة المستديرة الثانية. واضطلعت البرتغال بدور المقرر.

جيم - المائدة المستديرة الإقليمية الثالثة: البيانات والرصد

١٨ - لا يزال تحسين حالة البيانات وبناء القدرات الإحصائية لرصد أهداف التنمية المستدامة مهمّةً شاقة بالنسبة لجميع البلدان في المنطقة وخارجها. وقد وُقرت المائدة المستديرة فرصةً للحوار بين واضعي السياسات والخبراء الإحصائيين بشأن الاحتياجات المتعلقة ببيانات أهداف التنمية المستدامة وجدوى هذه البيانات والقيود التي تواجهها.

١٩ - وتولّت فرنسا إدارة المائدة المستديرة الثالثة، واضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بدور المقرر.

٢٠ - ويتضمن الموجز الذي أعدته الرئيسة (انظر المرفق الأول) أهم المسائل التي طُرحت في المناقشات في كلّ مائدة من الموائد المستديرة. والكلمات المكتوبة متاحة على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي.

خامساً - تقديم التقارير إلى الجلسة العامة واختتام المنتدى (البند ٤ من جدول الأعمال)

٢١ - بعد انتهاء أعمال الموائد المستديرة، أبلغ المقررون الجلسة العامة للمنتدى الإقليمي بالرسائل الرئيسية التي نتجت من المناقشات التي جرت في كلّ مائدة من الموائد المستديرة (انظر المرفق الأول).

٢٢ - واستمع المنتدى الإقليمي إلى خطاب ختامي أدلى به الطلاب المرتبطون بمؤسسة إدوكي. وأكدت ممثلة عن المجتمع المدني، في ملاحظاتها الختامية، أنّ الحيز المتاح للمجتمع المدني أخذ في التقلص، وشددت على أهمية المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعلى الحاجة إلى إنشاء آلية مؤسسية لتحقيق هذه المشاركة. ولفتت الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا إلى أنّ الأفكار باتت الآن تتحول إلى إجراءات ملموسة تعزز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشددت على السبل التي كان اتخاذُ نهج متعدد أصحاب المصلحة من خلالها بالغ الأهمية لتطوّر الأهداف، بل أنّ هذا النهج هو الآن أكثر أهمية لتنفيذ هذه الأهداف. وسلّم المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف بصلاحيته الدعوة إلى الاجتماعات التي تتمتع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبدورها التاريخي في رأب الخلافات. كما تناول العمل الذي تضطلع به مختبرات أهداف التنمية المستدامة في

إطار الجمع بين جهات فاعلة متعددة تتخذ من جنيف مقراً لها والاستفادة من مصادر مختلفة للمعرفة، وكذلك في الماضي قديماً بالمناقشات في المنتدى الإقليمي.

٢٣ - وقبل اختتام الجلسة، أبلغت الرئيسة المشاركين أنّ موجز الرئيسة سيوزع على المشاركين لإبداء تعليقاتهم عليه. وستشكل الصيغة النهائية المساهمة الرسمية من جانب منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧.

موجز الرئيسة عن الجزء المتعلق بالسياسات والجزء المتعلق بالتعلم من الأقران

الجزء المتعلق بالسياسات: السنة الثانية من العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة: معرفة ماذا حققنا لغاية الآن، ومواصلة السير باتجاه تحقيق الازدهار والرفاه للجميع

١ - أتاح الجزء المتعلق بالسياسات فرصة لتقييم الحالة الراهنة وتبادل الآراء بشأن العوامل الرئيسية المؤثرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي السياق العام لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأوسع نطاقا لعام ٢٠١٧، ركزت المناقشات بشكل خاص على المواضيع الرئيسية للدورة وهي الازدهار والصحة والرفاه والمساواة بين الجنسين.

٢ - وتصطبغ أهداف التنمية المستدامة بصبغة عالمية، ومن ثم فهي تهم جميع الدول الأعضاء دون تمييز. وأظهرت دراسة تجريبية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه يلزم تحقيق تقدم كبير في عدة بلدان لتلبية الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠. ولفنت منظمات المجتمع المدني الانتباه إلى أن عدم المساواة المتعددة الأبعاد وهشاشة أشكال المشاركة في سوق العمل والتشرد لا تزال من الشواغل الملحة حتى في الاقتصادات المتقدمة.

٣ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، هناك العديد من نقاط الضعف في المنطقة، بما في ذلك التحديات الوشيكة التي يطرحها تغير المناخ وحركات الهجرة الكبيرة، في سياق يظل فيه التوسع الاقتصادي معتدلا. وأشار بعض المشاركين إلى أن عدم المساواة يشكل تهديدا خطيرا للنمو والتماسك الاجتماعي. وبغية حشد جميع الأطراف من أجل الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن تظهر بوضوح فوائد النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للجميع، والتأكيد على أن الأهداف الإنمائية إطار إيجابي للتغيير يمكن أن يعالج بفعالية شواغل البيئة واللامساواة. والتنفيذ الفعال أمر بالغ الأهمية في المرحلة الراهنة حتى تكون هناك نتائج ملموسة من إجراءات السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، أكد بعض المشاركين، بالنظر إلى حجم التحديات المقبلة، أن الوقت المتاح محدود.

٤ - وقد أدى طموح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التنازلات وأوجه التآزر المختلفة المعنية، والحاجة إلى ضمان تحقيق التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، إلى آليات جديدة للتنسيق. وطُبِّقت في جميع أنحاء المنطقة حلول مؤسسية مختلفة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتيسير التنسيق. ففي تشيكيا، على سبيل المثال، يضطلع رئيس الوزراء بالمسؤولية عن إعداد الإطار الاستراتيجي الجديد للتنمية المستدامة. وقد استخدمت أيضا آليات ابتكارية لمشاركة البرلمان. وفي هنغاريا، يقدم أمين المظالم البرلماني للأجيال المقبلة مدخلات بشأن المبادرات التي يمكن أن تؤثر على نوعية حياة الأجيال المقبلة.

٥ - وفي حين جرى إنشاء هيئات وآليات جديدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أو يجري إنشاؤها، تكتسب الجهود الرامية إلى إدراج الأهداف الإنمائية في الأطر السياسية القائمة أهمية حاسمة من أجل ضمان التنفيذ الفعال والتصدي لمحدودية الموارد.

٦ - وفي بعض البلدان، توفر الخبرات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية نقطة انطلاق. ففي طاجيكستان، وضعت استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تدمج أهداف التنمية المستدامة على أساس الدروس المستفادة خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي أرمينيا، حددت ثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لتسترشد بها استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة، التي تستند إلى إجراء فحص منهجي للتشريعات بغرض تحديد خارطة طريق.

٧ - ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تكييف الاستراتيجيات السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد نقحت بعض البلدان أو وضعت بالفعل مبادرات جديدة للتعاون الإنمائي تتماشى مع الأهداف الإنمائية. وقد اعترُف باتساق السياسات بين الإجراءات المحلية والدولية كعنصر هام من عناصر الأطر الاستراتيجية للتنمية المستدامة. وتكتسب الجهود التي تبذلها البلدان الصغيرة أهمية أيضاً، كما يتضح من الجهود التي تبذلها سلوفينيا الرامية إلى تعزيز التعاون الإنمائي الدولي.

٨ - وشدد بعض المشاركين على أن أهداف التنمية المستدامة تمنح التعاون الدولي دوراً جديداً، مما أوجد فرصاً جديدة للعمل معاً. وفي بعض المناطق، يكتسب التعاون العابر للحدود أهمية خاصة، بما في ذلك، على سبيل المثال، بُعد الصحة العامة لأزمات اللاجئين والمهاجرين المستمرة، أو آثار تغير المناخ المتعددة، بما في ذلك آثاره على الصحة.

٩ - وقدمت منظومة الأمم المتحدة مساعدة مباشرة إلى البلدان المستفيدة من البرامج في المنطقة، بسبل منها التقييمات المتكاملة السريعة والتوجيهات بشأن التعميم والتسريع ودعم السياسات. وشدد عدة مشاركين على أهمية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تعول جورجيا على المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل وضع نظام لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة، الذي لا يزال يفتقر إليه هذا البلد. وشدد بعض المشاركين على الدور الإيجابي الذي ستواصل الأمم المتحدة المعززة القيام به على الصعيد الإقليمي في مساعدة البلدان الأعضاء في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠ - ونظراً لتعقيد أهداف التنمية المستدامة والعديد من مجالات السياسة العامة ذات الصلة، يلزم إشراك العديد من الجهات الفاعلة في عملية التنفيذ. ويُبيّن كسر العزلة والجمع بين أصحاب المصلحة الذين قد يكون لهم مصالح متضاربة، التحدي الرئيسي المتمثل في تنفيذ الأهداف الإنمائية: وهو التعامل مع التعقيدات وتحديد العلاقات البنينة لإيجاد حلول مستدامة بالاتفاق مع الشركاء. وتتطلب الإجراءات الفعالة في مجال السياسة العامة جذب حلفاء جدد وجهات فاعلة جديدة، على سبيل المثال، وإشراك البلديات ورؤساء البلديات في التدخلات المتعلقة بالصحة. ومع ذلك، جرى التشديد على أن المسؤولية النهائية عن الأهداف الإنمائية تقع على عاتق الحكومات وأن السياسات الملموسة تعكس خيارات وطنية مختلفة.

١١ - وتنشأ سبباً جديدة للتعاون على أساس المعاملة بالمثل وتقاسم المنافع. وتفتح الإمكانيات التكنولوجية قنوات مختلفة لتبادل المعارف، واستكشاف فئات معينة جديدة والوصول إلى مختلف الفئات الديمغرافية. وأشار بعض المشاركين إلى أن تركيز الشركاء في التنمية في جنيف العاملين على جوانب متعددة لأهداف التنمية المستدامة يوفر نظاماً إيكولوجياً موثياً ييسر التعاون وتبادل المعلومات.

١٢ - وهناك اعتراف قوي بالدور الذي يؤديه المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن مشاركة المجتمع المدني تجري أساساً من خلال مجموعات منظمة، فإن فرادى المواطنين لهم أيضاً دور يؤدونه من خلال مبادراتهم والتزاماتهم الشخصية. ومن أجل تيسير الحوار والتشجيع على المشاركة، لا يزال الاتصال عاملاً حاسماً. ففي أذربيجان، جرى التأكيد على أهمية القيام بمجموعات التوعية، تشمل المدارس أيضاً. وسوف يعزز تولى المجتمع بأسره زمام الأمور زيادة المشاركة العامة. وقد دعت منظمات المجتمع المدني إلى مشاركة فعالة ومجدية من المجتمع المدني بكل تنوعه في عمليات أهداف التنمية المستدامة المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتسعى إلى إنشاء آلية للمشاركة الإقليمية.

١٣ - وفي فرنسا، باتت تعبئة المجتمع المدني سمةً مميزة في خططها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي تشمل برنامجاً منظماً للغاية لتحديد الشركاء وأنحراطهم في مختلف الأهداف، وأحياناً البناء على العمليات القائمة وتنفيذ الزخم الناشئ عن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي هذا السياق، أبرزت أوجه التآزر القوي بين اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك مساهمة التحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين في إطار خطة العمل العالمية المتعلقة بالمناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٤ - وشدد بعض المشاركين على ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الساعون إلى تحقيق الربح، وعلى أهمية التوصل إلى فهم مشترك لاحتياجات وإمكانيات كل من القطاعين العام والخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما سيتطلب استخدام لغة يفهمها قطاع الأعمال التجارية. وظهرت فرص تجارية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويدرك القطاع الخاص بشكل متزايد أن معالجة الاستدامة أمر ضروري ويمكن أن يكون مربحاً. وعلى الصعيد المؤسسي، تلتزم رابطات الأعمال التجارية مثل غرفة التجارة الدولية بالعمل مع الأمم المتحدة على تحقيق الأهداف الإنمائية. بيد أن تقديم مساهمة مفيدة للتنمية المستدامة يتطلب احترام الأعمال التجارية للمعايير الاجتماعية والبيئية ومعايير العمل.

١٥ - ويتطلب وضع الهياكل الأساسية اللازمة الاستعانة بمصادر تمويل مناسبة. واختير النمو السريع للتمويل الأخضر، بما في ذلك السندات الخضراء، دون غيره كاتجاه ميمون. ولوحظت ضرورة تغيير هياكل الحوافز في الأسواق المالية بحيث تعكس على نحو متناسب المسائل المتعلقة بالاستدامة. ويمكن نشر التمويل المختلط، حيث تستخدم الموارد العامة لتقليل مخاطر الاستثمارات، لإشراك القطاع الخاص في تحقيق الأهداف العامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالهياكل الأساسية. ومن الواضح أن المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية لتلبية الأهداف الإنمائية، وأنه يلزم إشراك القطاع الخاص، ولذلك تلزم إقامة شراكات جديدة. بيد أن منظمات المجتمع المدني دعت إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية مع إدماج منظمات المجتمع المدني في الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من الآليات التي تجمع بين المالية الخاصة والعامة. وينبغي إرساء أطر مساءلة واضحة تشمل جميع الجهات الفاعلة الإنمائية.

١٦ - وتُعتبر الصحة والرفاه من نواتج أهداف التنمية المستدامة ومحدداتها وعناصرها التمكينية. فبدون الصحة، لا يمكن تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة؛ وفي الوقت نفسه، تستفيد الصحة نفسها من التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. وتتسق خطة الصحة لعام ٢٠٢٠، وهي إطار السياسة الصحية الأوروبية، تماماً مع الأهداف الإنمائية، ولها دور حاسم في تحقيقها. وتشمل النقاط المضيفة التي تم بلوغها في المنطقة ارتفاع العمر المتوقع، وانخفاض الوفيات النفسانية، واتجاهاً نزولياً في

الأمراض غير المعدية. بيد أن الصورة الإيجابية الإجمالية تخفي اختلافات كبيرة داخل البلدان والفئات السكانية وفيما بينها. إذ لا تزال مجموعات معينة من النساء أكثر عرضة للنتائج السلبية أثناء الحمل والولادة. وعلى الرغم من أن معظم البلدان في المنطقة توفر على الأقل تغطية صحية شبه شاملة، هناك اختلافات كبيرة في تقديم الخدمات الصحية وتمويلها. ولوحظ أن اتباع نهج قائم على الحقوق أمر مهم للتصدي بفعالية لتلك التحديات الصحية.

١٧ - وهناك أيضا العديد من المجالات التي تتطلب تحسينات كبيرة. فعلى سبيل المثال، إذا تواصل التقدم المحرز بشأن الوفيات الناجمة عن الإصابات على الطرق بالمعدل الحالي، فلن تحقق المنطقة الهدف العالمي المتمثل في تحقيق تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في عدد ضحايا حوادث السير بحلول عام ٢٠٢٠. وتُلحق بعض اختيارات أسلوب الحياة الأضرار بالصحة والرفاه. وتشكل المحددات البيئية نسبة ١٦ في المائة من الوفيات المسجلة في مكتب منظمة الصحة العالمية الاقليمي في أوروبا. وتنطوي العوامل البيئية والتفاوتات الصحية، التي يمكن تجنبها باتخاذ تدخلات سياساتية، على تكاليف كبيرة. ويلزم اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات للتصدي لمختلف العوامل التي تؤثر على النتائج الصحية. وتتطلب معالجة أسباب الوفيات التي يمكن تجنبها التركيز بشكل خاص على التأثير على سلوك الأجيال الشابة، دون أن ننسى التحديات الصحية التي تطرحها شيخوخة المجتمعات.

١٨ - ويغطي الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، كهدف قائم بذاته، العديد من الأبعاد الهامة المطلوبة لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي ما زالت مستمرة في جميع أنحاء المنطقة. وتشكل المساواة بين الجنسين أيضا وسيلة لتحقيق جميع الأهداف الأخرى التي لا يمكن تحقيقها دون إنهاء التمييز الجنساني. وسوف ييسر التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين بلوغ غايات الهدف ٣ في مجالي الصحة والرفاه، ولا سيما في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وعلى الصعيد القطري، على سبيل المثال، تكفل الإصلاحات في القطاع الزراعي في ألبانيا أن الدعم العام المقدم للقطاع يتضمن مخصصات لتشجيع الأعمال التجارية التي تزاوها المرأة ولتعزيز مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية. وأصدرت فرنسا خريطة تبين العلاقات بين الهدف ٥ والأهداف الأخرى، مما أوجد أداة يتوقع استخدامها مع الأهداف الأخرى أيضا. وفي جورجيا، شكل وضع إطار قانوني مناسب ومراعاة المسائل الجنسانية أحد الشواغل المبكرة. وتعترف طاجيكستان أيضا بالمساواة بين الجنسين باعتبارها قضية شاملة في خططها الإنمائية.

١٩ - ومع ذلك، أشير أيضا إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به وأن بعض الاتجاهات ليست مشجعة. كما أن مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لمسألة المساواة بين الجنسين أخذ في الانخفاض؛ وأكدت منظمات المجتمع المدني على أن تمويل منظمات حقوق المرأة قد انخفض ويكاد يكون توفير رعاية عالية الجودة للأطفال ورعاية طويلة الأجل للمسنين بصورة رسمية منعهما في العديد من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتلزم زيادة الاستثمارات العامة لتعزيز الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وجني التأثير الإيجابي للمساواة بين الجنسين على أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

٢٠ - وشدد كثير من المشاركين على الروابط الوثيقة القائمة بين مختلف أهداف التنمية المستدامة. ويفسح الطابع المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مساحات جديدة وأكثر تعقيدا للتدخلات السياسية. ويتطلب اجتياز تلك المساحات فهما جيدا للعلاقات بين مختلف الأهداف، وكذلك القدرة على العمل معا عبر الحدود القطاعية والتنظيمية.

المائدة المستديرة الإقليمية الأولى: تكييف أهداف التنمية المستدامة حسب الظروف الوطنية والمحلية

٢١ - يجري حالياً تنفيذ عدة مبادرات في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا للمضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتبدو البلدان مصممةً على البدء مبكراً في ذلك من خلال استعراض الآليات والاستراتيجيات القائمة وإدخال التغييرات المختلفة على القوانين والمؤسسات والسياسات في الوقت نفسه. وعلى الرغم من أن الموارد لا تزال محدودة، تتضح من الصورة العامة للمنطقة أن التقدم جارٍ على قدم وساق. ومع ذلك، سيتعين بذل جهود كبيرة في جميع البلدان، حتى في أكثرها تقدماً.

٢٢ - وقامت البلدان بتنقيح استراتيجياتها وخططها القطاعية القائمة أو باعتماد استراتيجيات وخطط قطاعية جديدة على ضوء أهداف التنمية المستدامة. ويجري حالياً جرد السياسات القائمة وتقييم مساهمتها في تحقيق الأهداف، بوسائل تشمل إجراء عملية مسح للأهداف والغايات وتحديد الثغرات وتحليلها. ويُحتمل أن يكون العمل جارياً بدرجات متفاوتة في السرعة في مجالات السياسة العامة المختلفة، وأن تكون الوزارات المختلفة، في بعض البلدان، على درجات مختلفة من الجاهزية. وتتعلق الإجراءات التي تم اتخاذها بالأبعاد الخارجية والداخلية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على حد سواء. وتقوم بعض البلدان بوضع أهداف التنمية المستدامة في صلب سياساتها الإنمائية وعملها الإنساني.

٢٣ - ولا تأتي خطط التنفيذ الوطنية من فراغ، ولذلك ينبغي فهم الصلات القائمة بين أولويات أهداف التنمية المستدامة الجديدة والمبادرات السياساتية السابقة. وتُبدل حالياً جهود في بلدان الاتحاد الأوروبي لإقامة روابط بين جدول أعمال الاتحاد الأوروبي وأهداف التنمية المستدامة. وغالباً ما تأخذ الاستراتيجيات الجديدة أو المنقحة بعين الاعتبار السياقات المؤسسية والاجتماعية التي يتم في إطارها تنفيذ الأهداف. وقد استُخدمت العمليات التشاورية أيضاً في كثير من البلدان لدى إجراء تلك التقييمات.

٢٤ - وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة إيلاء الاهتمام أيضاً للحاجة إلى مراعاة التبسيط في عملية التكييف تجنباً لتكاثر وثائق السياسات الزائد عن الحد اللازم. ويتم في بعض الحالات إضفاء الطابع الوطني على الغايات ودمجها في نظم الإبلاغ القائمة، مع إمكانية إدراج مؤشرات بديلة تعكس التحديات المحلية والأولويات السياسية. وتُجري بعض البلدان، مثل الدانمرك، تقييماً منهجياً للتشريعات الجديدة من حيث مدى توافقها مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبوجه عام، يبدو أن عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة في الأطر القانونية والسياساتية الوطنية قد قطعت شوطاً بعيداً في المنطقة.

٢٥ - وشدد عدة مشاركين على أهمية تولي الجهات السياسية عامة مقاليد تنفيذ الأهداف. إذ يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إطاراً مؤسسياً واضحاً يُعترف فيه بوضوح بالدور الرئيسي الذي يؤديه البرلمان وبإسهامه. وفي بعض البلدان، مثل هولندا، تحدد الطرق الإجرائية القائمة مشاركة البرلمان في تنفيذ الأهداف، بما في ذلك مشاركته في المسائل المتعلقة بالإبلاغ عنها وربطها بعملية الميزنة. وتشكل زيادة إشراك الهيئة التشريعية في الأهداف اتجاهاً هاماً يُلاحظ في جميع أنحاء المنطقة، ولو أن بعض المشاركين رأوا، مع إقرارهم بالتقدم المحرز، ضرورة بذل مزيد من الجهود لإشراك البرلمانين.

٢٦ - وينبغي ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى لغة يمكن استخدامها بفعالية في النقاش السياسي، مثلما يتبين ذلك من تجربة رومانيا. وقد يكون من المفيد في هذا المجال إعداد كتيبات لمساعدة البرلمانيين على فهم الأهداف، ويكون ذلك في إطار جهد أوسع نطاقاً للاتصال بالناس وتنقيفهم بشأن الأهداف. وعلى العموم، فإن زيادة وعي المجموعات المتعددة بالأهداف، ومنها وسائل الإعلام، أمر هام. وينبغي أن تكون أعمال الدعوة واسعة النطاق وأن تشمل طائفة متنوعة من الدوائر الانتخابية والمناطق الجغرافية، سعياً لكفالة المشاركة الفعالة من جميع الجهات الفاعلة وعلى مختلف المستويات. وقد يكون من المفيد عند السعي لإشراك مختلف الفئات اعتماد نهج مبتكرة وملائمة لوسائل الإعلام. وينبغي كذلك استخدام التكنولوجيات الميسرة للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٧ - ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إنشاء هياكل تنسيق مناسبة يكون لها طابع متواصل مشترك بين القطاعات. وقد تتخذ هذه الهياكل أشكالاً مختلفة من بلد لآخر، تبعاً لاختلاف الحكومات والخيارات الوطنية. ولاحظ بعض المشاركين أن التغييرات المؤسسية تمثل بالذات تحدياً كبيراً وأن الابتكارات المؤسسية مرغوب فيها ولو أنها كانت محدودة.

٢٨ - ومن بين آليات التنسيق النموذجية المجالس الوطنية للتنمية المستدامة التي تُستخدم في المناقشات الرفيعة المستوى، والأفرقة العاملة والأفرقة الفرعية التي تركز على مجالات محددة. ففي بيلاروس، تم التركيز بوجه خاص على التمثيل الواسع النطاق داخل هذه الآليات لضمان كل من التنسيق الأفقي والرأسي. وفي أرمينيا، تم إنشاء مؤسسة جديدة تعمل بصفة شراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الإصلاحات الاستراتيجية طويلة الأمد وتحليل الاستراتيجيات القائمة. وفي الجبل الأسود، يُنظر إلى تحسين الحوكمة وتعزيز القدرات المؤسسية على أنهما عاملان هامين في التنفيذ المبكر لأهداف التنمية المستدامة.

٢٩ - وشدد بعض المشاركين على أهمية المستوى المحلي. فبينما توجد بالفعل عدة مبادرات جارية على المستوى الوطني، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله على المستويين الإقليمي والمحلي. وتختلف أهمية المستويين الإقليمي والمحلي باختلاف درجة اللامركزية، ولذلك قد تكون ذات أهمية خاصة للبلدان من قبيل سويسرا، حيث تتمتع المستويات الحكومية الأدنى باختصاصات واسعة. وعلى أية حال، فمن الواضح أنه ينبغي ضم السلطات على جميع المستويات، لكي يتم تكييف وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح، على الرغم من أن الحكومات الوطنية كانت هي التي تقف وراء الزخم السياسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشكل الشراكات عنصراً أساسياً للمضي قدماً بالأهداف ويمكن إقامة العديد منها على الصعيدين المحلي والإقليمي. وقد يكون تقديم الدعم من الأمم المتحدة مفيداً، في بعض البلدان، في التواصل مع السلطات المحلية والإقليمية وفي استكمال قدراتها.

٣٠ - ويشكل التنسيق الأفقي والرأسي عبر مختلف المجالات السياساتية والمستويات الحكومية أمراً هاماً، بيد أنه ينبغي أيضاً إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في كل من التنفيذ والرصد. وشدد عدة مشاركين، بوجه خاص، على دور القطاع الخاص وعلى أن إشراك أصحاب المصلحة لا يمثل عبئاً بل مساهمةً إيجابية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣١ - وتأكيداً لأهمية مشاركة المجتمع المدني، كانت هناك مقترحات لإدخال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المناهج التعليمية، من أجل مواصلة نشر المعرفة بأهداف التنمية المستدامة وآثارها، مثلما

دعت إلى ذلك النرويج. وشدد بعض المشاركين على أهمية الشباب كعامل من عوامل التغيير وقدموا أمثلة عن خبرات فطرية قائمة تبين كيفية الاستفادة من تلك الإمكانيات الكامنة، فيما أعرب آخرون، في الوقت نفسه، عن قلقهم من عدم كفاية الآليات القائمة حتى الآن لإشراك الشباب.

٣٢ - ولا بد من الحفاظ على الاستقرار في السياسات حتى بعد حدوث تغييرات سياسية، كما أنه لا بد من إيجاد رؤية طويلة الأمد للتنمية الوطنية. ففي تركيا، تركز المبادرات المختلفة على خطط طويلة الأجل تحدد الأولويات الأساسية. وفي فنلندا، تم التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن مجالات التركيز التي يُتوقع أن تصمد أمام التغييرات في الحكومات. وفي المقابل، قد يخضع بعض الإجراءات المحددة اللازمة لإحراز تقدم في هذه المجالات للمراجعة، لكي تعكس تغير الخيارات السياسية.

٣٣ - وتُجرَّب البلدان حالياً خططاً مختلفة وتتعلم من تجاربها السابقة، مما يبرز أهمية آليات تبادل المعارف، على النحو الذي يوفره المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة. ولا يزال السعي للتعلم من الأقران داخل الدوائر الوطنية المختلفة وفيما بينها مستمرا وإن كان لا يزال ينطوي على مصاعب. وعلى الصعيد الدولي، تم التنويه بدور الشبكة الأوروبية للتنمية المستدامة.

٣٤ - وشدد كثير من المشاركين على أهمية وضع إطار للرصد والتقييم. ومثلما هو الحال في التنفيذ، ينبغي أن يشارك شركاء متعددون في هذه الجهود. وفي بعض الحالات، مثلما كان الحال في جورجيا بخصوص الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وُضع إطار للرصد والتقييم لهدف بعينه، بغية الاستفادة من تلك الخبرة ووضع إطار أكثر شمولاً. ولاحظ بعض المشاركين أهمية المساءلة القائمة على الأدلة من أجل التنفيذ الفعال وضرورة شمولها لجميع أصحاب المصلحة.

٣٥ - ويتطلب النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تعبئة ما يكفي من الموارد العامة والخاصة. وفي معظم البلدان، ترتبط الأهداف وغاياتها بخطط عمل متصلة بوضوح بعمليات الميزنة وتخصيص الموارد. وفي بعض البلدان، تُستخدم خطط العمل هذه للحصول على التمويل من المانحين الخارجيين. ومع ذلك، أكد بعض البلدان أن الموارد لا تزال تمثل المعوق الرئيسي.

٣٦ - وتُعتبر التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتوجد روابط متعددة بين أهداف التنمية المستدامة، تتطلب اتخاذ إجراءات سياسية منسقة. بيد أنه من الأهمية بمكان، من منظور السياسة العامة، النظر في تلك الإجراءات التي يمكن أن يكون لها أثر محتمل أكبر على عدة أهداف. وبما أنه من المرجح أن تظل الأموال المتاحة دون تغيير، فمن المهم تركيز الجهود على سبيل الأولوية على المبادرات التي تأتي بنتائج أوسع نطاقاً. ولئن كان تحديد حجم مضاعفات التدخلات السياسية القائمة على النحو الصحيح أمراً غير سهل، فمن شأنه أن يسهل تحديد الأولويات واستخدام موارد الميزانية المحدودة بفعالية. بيد أن وضع معايير "للإنفاق بذكاء" يواجه أيضاً بعض الصعوبات في ظل محدودية البيانات، بما في ذلك انعدام جداول زمنية تخضع لها المتغيرات ذات الصلة.

٣٧ - وكان هناك اتفاق واسع النطاق على الأهمية الخاصة التي تكتسبها المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، لا باعتبار ذلك هدفاً بحد ذاته فحسب بل باعتباره أيضاً مسألة شاملة تؤثر إلى حد كبير في نجاح تنفيذ الأهداف الأخرى. وفي بعض البلدان، مثل بلغاريا وبيلاروس، تم التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين في التنفيذ المبكر لأهداف التنمية المستدامة. وفي بلدان أخرى، مثل السويد، تمثل الميزنة المراعية للمنظور الجنساني ممارسةً راسخةً يتم في إطارها تقييم آثار سياسات الميزانية

على المساواة بين الجنسين. ويمكن أن تساعد شراكات دولية، من قبيل تلك القائمة بين فنلندا وكرواتيا، في تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال التدريب وتبادل المعارف.

٣٨ - ويمكن أن يستفيد تنفيذ أهداف معينة من مبادرات التعاون الدولي، مثل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي ستساعد في تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وعلى النقيض من ذلك، فإن عدم تحديد السلطات المسؤولة عن التنفيذ بوضوح قد يؤدي إلى صعوبات في تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٩ - ولا تزال مسألة توفر البيانات تمثل مشكلة في تكييف وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، حتى في البلدان المتقدمة النمو. فمعظم البلدان تواجه صعوبات في مسائل توافر البيانات وموثوقيتها. حيث يؤدي عدم كفاية تصنيف البيانات إلى مواجهة صعوبات في صياغة وتقييم سياسات ملائمة شاملة للجميع بلا استثناء. وفي هولندا، على سبيل المثال، لا يمكن لغاية الآن قياس حوالي ثلث المؤشرات. ويتم حالياً، في معظم البلدان، بذل جهود لوضع المؤشرات الناقصة. وأثارت منظمات المجتمع المدني مسألة الحاجة إلى تحديد مؤشرات تناسب المنطقة، من قبيل جعل التشرد، على سبيل المثال، مؤشراً للهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تزايد الفقر والفقر المدقع.

٤٠ - كما يمثل تقديم الدعم من منظومة الأمم المتحدة على نحو يتسم بالكفاءة عنصراً هاماً لنجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ ويتطلب ذلك تنسيق الجهود فيما بين كيانات الأمم المتحدة. وتقوم منظومة الأمم المتحدة الإقليمية حالياً بمساعدة بلدان المنطقة في مجالات متعددة، منها مواءمة أطر السياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة والترتيبات المؤسسية وجهود الدعوة. وشدد بعض المشاركين، بوجه خاص، على دور الأمم المتحدة، بما في ذلك لجانها الإقليمية، في مساعدة البلدان على معالجة مشاكل البيانات. ويجري في بعض البلدان المتقدمة وضع لوحات متابعة خاصة بأهداف التنمية المستدامة بمساعدة من الأمم المتحدة.

٤١ - وشجع بعض المشاركين أيضاً المنتدى الإقليمي على الاستفادة من النتائج ذات الصلة التي تمخضت عنها الدورة السابعة والستون للجنة الاقتصادية لأوروبا وعمليات المتابعة المتعلقة بها. ولا يتطلب ذلك إحداث تغييرات في برنامج عمل اللجنة أو ميزانيتها، بل يتطلب زيادة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الماضية، مثل تلك الممارسات المتعلقة بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

المائدة المستديرة الإقليمية الثانية: التعاون دون الإقليمي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٤٢ - يجري تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة ومتابعتها على مختلف الصعد: العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي. وجميع الصعد ضرورية ضمن نظام متعدد الطبقات للارتقاء إلى مستوى طموح وتعقد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتسم الصعيد دون الإقليمي بأهمية كبيرة، نظراً لأن القرب الجغرافي والسماط والمشاكل المشتركة، فضلاً عن وجود المؤسسات، تُكوّن أساساً منطقياً قوياً للتعاون وتبادل الخبرات والحلول، ولا سيما في منطقة تتميز بتنوعها كمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٤٣ - وإزاء تلك الخلفية، ركزت المائدة المستديرة الإقليمية الثانية على مساهمة التعاون دون الإقليمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتمحورت المناقشة حول ثلاث مسائل أساسية هي: المجالات المواضيعية التي يكون فيها التعاون دون الإقليمي أكثر فائدة؛ وأشكال التعاون الفعالة على الصعيد دون الإقليمي؛ ومواءمة الهياكل القائمة للتعاون دون الإقليمي مع أهداف التنمية المستدامة.

٤٤ - واقترح المشاركون طائفة من المجالات المواضيعية يمكن فيها للتعاون دون الإقليمي أن يسهم في وضع حلول مشتركة. وفي عدد من السياقات، ركز التعاون دون الإقليمي على التكامل والتعاون الاقتصادي، ولا سيما التجارة وتيسير التجارة، والاستثمار عبر الحدود، والهياكل الأساسية، بين عدد محدود من البلدان. ويُعتبر الصعيد دون الإقليمي أيضا أساسيا للتعاون على مواجهة التحديات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة، بما في ذلك المياه العذبة، والمحيطات والبحار، وصيد الأسماك والتلوث البحري.

٤٥ - وعلاوة على ذلك، أبرز المشاركون عددا من المجالات الأخرى التي أُنشئت فيها نُهج على الصعيد دون الإقليمي أو بين عدد محدود من البلدان المعنية، من قبيل البيئة والمياه والهجرة والطاقة والزراعة والصحة والشباب. واختيرت المبادرات دون الإقليمية في هذه المجالات أساسا لمعالجة القضايا العابرة للحدود، وتحسين الاستجابة للتحديات المستجدة وتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقال الاتحاد الروسي إن الامتناع عن اتخاذ تدابير اقتصادية أحادية ومواءمة عمليات التكامل القائمة أمران ضروريان من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي.

٤٦ - وجرى التشديد أيضا على الفائدة التي أثبتتها تبادل الخبرات وبناء القدرات والتعلم فيما يتعلق بجمع البيانات ورصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الإقليمي، مثلا في إطار التبادل متعدد البلدان الذي نظمه المركز الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اسطنبول. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الصعيد دون الإقليمي دورا هاما في متابعة الأهداف ذات الصلة واستعراضها.

٤٧ - وأعرب ممثلو المجتمع المدني عن رأي مفاده أن التعاون دون الإقليمي يركز بشدة في كثير من الحالات على التكامل الاقتصادي، وعلى التجارة تحديداً. وأن توسيع نطاق التعاون دون الإقليمي ليشمل مسائل أوسع نطاقا من قبيل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين من شأنه أن يمثل خطوة إلى الأمام.

٤٨ - ولما كانت أشكال وطرائق التعاون دون الإقليمي تعكس مختلف المواضيع والفئات المستهدفة والأهداف، فهي تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا. وهي تتراوح من الحوارات غير الرسمية والمبادرات والاتلافات المواضيعية إلى المنظمات الحكومية الدولية الرسمية والصكوك الملزمة قانونا، التي تقودها أساسا الحكومات و/أو المنظمات الدولية.

٤٩ - وقدم عدد من كيانات الأمم المتحدة أمثلة على الحوارات والمبادرات والشراكات والاتلافات دون الإقليمية التي تسهم في الحلول المشتركة وتنهض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بعض المجالات.

٥٠ - والهجرة الدولية هي إحدى المسائل التي يكتسي فيها التعاون دون الإقليمي والإقليمي أهمية بالغة. وقد اتسعت نطاق التعاون والحوار بشأن الهجرة في مختلف الأطر بدعم نشط من المنظمة الدولية للهجرة. ويبحث كثير من البلدان عن السبل الكفيلة بدعم تحقيق الجوانب المتصلة بالهجرة من خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتقدم العمليات التشارورية الإقليمية بشأن الهجرة، التي تشجع الدول الأعضاء فيها على الحوار السياسي والتعاون والشراكة بخصوص مسائل الهجرة، نموذجاً للتعاون يخطى بالتقدير. وهي عمليات غير رسمية تقودها الدول بشكل مستمر، كما أنها غير ملزمة في معظمها. وقد أثبتت تلك الأنواع من المحافل فعاليتها في بناء توافق في الآراء وتهيئة الحوار والعمل المشترك بشأن الهجرة. وفي ذلك السياق، تسهم المشاورات دون الإقليمية والإقليمية في العملية الحكومية الدولية الجارية في الجمعية العامة بهدف وضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ينبغي أن يقدم، لأول مرة، إطاراً شاملاً يتناول إدارة الهجرة.

٥١ - ومع مراعاة القواسم المشتركة دون الإقليمية المتعلقة بالتدهور البيئي وتغير المناخ، يمكن للتعاون بين البلدان بشأن إدارة الموارد البيئية، والزراعة المستدامة، وسبل العيش الريفية أن يحقق فوائد جمعة، في مناطق منها على سبيل المثال وسط آسيا. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وسائر الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بتيسير ودعم الحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي بشأن الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. وتشكل الشراكة الأوروبية - الآسيوية من أجل التربة أحد الأمثلة عن مبادرات محددة في هذا السياق، وهي عبارة عن شراكة تعزز الإدارة المستدامة للتربة بين الحكومات وسائر أصحاب المصلحة من ١٣ بلداً في شرق أوروبا ووسط آسيا.

٥٢ - وهناك عدة مبادرات دون إقليمية مدفوعة بالتحديات المشتركة في مجالي الصحة والسكان، بما في ذلك الشبكة الصحية لجنوب شرق أوروبا، والحوار السياسي بين بلدان الشمال الأوروبي وبحر البلطيق بشأن تنفيذ رؤية منظمة الصحة العالمية للإطار الصحي لعام ٢٠٢٠، وائتلاف بلدان البحر الأسود بشأن الوقاية من سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً شبكة إقليمية للشباب من أجل تعزيز التدريب والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ويدعم أيضاً مبادرة بين ١٧ بلداً في شرق أوروبا ووسط آسيا لتعزيز النظام الصحي في تصديه للعنف الجنساني.

٥٣ - وتؤكد مبادرات أخرى تجرى برعاية مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أوروبا على أن ما يدفع إلى هذا التعاون ليس القرب الجغرافي فحسب، بل الظروف والتحديات المماثلة أيضاً. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، التعاون بشأن المسائل الصحية في المدن في جميع أنحاء أوروبا (داخل شبكة المدن الصحية الأوروبية التابعة لمنظمة الصحة العالمية)، والمناطق دون الوطنية (في مناطق الشبكة الصحية) والبلدان الصغيرة (مبادرة البلدان الصغيرة).

٥٤ - ويشكل التعاون الحكومي الدولي في المنظمات والمبادرات دون الإقليمية أسلوباً راسخاً لتحقيق التقدم في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وهناك تقليد طويل العهد من التعاون بين بلدان الشمال الأوروبي الخمسة. ويشجع المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي على التعاون بين الحكومات في مجالات من قبيل البيئة والشباب. وتركز منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود على التعاون فيما بين دولها الأعضاء وعددها ١٢ دولة في مجالات التجارة، والتنمية الاقتصادية، والطرق، والهيكل الأساسية البحرية، والطاقة الخضراء والزراعة. وتشمل مجالات التعاون الواسع النطاق بين الدول الأعضاء في مبادرة أوروبا الوسطى وعددها ١٨ دولة التنمية الاقتصادية المستدامة والمجتمعات الشاملة للجميع والقائمة على المعرفة. وفي عام ٢٠١٦، عززت مبادرة أوروبا الوسطى، تحت رئاسة البوسنة والهرسك، التعاون مع سائر المنظمات الدولية ودون الإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة ودول بحر البلطيق.

٥٥ - وتشكل الصكوك الملزمة قانوناً آلية قوية للتعاون دون الإقليمي. وعلى وجه الخصوص، تم التأكيد على الدور الرئيسي لاتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها ذات الصلة وللمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك باعتبارها أمثلة فعالة على التعاون بين القطاعات بشأن المحيطات والبحار والموارد البحرية، التي تتقاسمها البلدان المجاورة. وتشمل تلك الصكوك التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ما يلي: خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)، والاتفاقية الإطارية لحماية البيئة البحرية لبحر قزوين (اتفاقية طهران)، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة (اتفاقية جبال الكاربات). وتشمل أيضاً سائر الهيئات الإقليمية التي لا يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٦ - ويمكن أن يكون التعاون المتعلق بالمحيطات والبحار مثمراً بين قلة من الدول الساحلية للحفاظ على الإدارة المستدامة لمنطقة معينة. ومن الأمثلة على ذلك الاتفاق الثلاثي "RAMOGE" بين إيطاليا وفرنسا وموناكو، الذي يهدف إلى منع التلوث البحري وخفضه على طول الشريط الساحلي الذي يربط بين الدول الثلاث. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبرز تطبيق الاتفاقيات الإقليمية أو العالمية على الصعيد دون الإقليمي أو حتى في سياق محلي عبر الحدود، باعتباره أحد الجوانب الهامة في ذلك الصدد. فعلى سبيل المثال، يجري التعاون في مجال إدارة المياه بين كانتون جنيف في سويسرا والمجالس المحلية المجاورة في فرنسا ضمن الإطار العام للاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه).

٥٧ - ويسهم عددٌ من المبادرات ذات الطابع الأقل رسمية والمتسمة بمنظور دون إقليمي إسهاماً نشطاً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هياكل التعاون ذات الطابع الأكثر رسمية، تُبذل حالياً جهود لاستعراض ومواءمة الأنشطة والصكوك مع أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، ثمة مبادرة مشتركة تجري حالياً، في إطار المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي، بشأن أهداف التنمية المستدامة، كما تجري عملية مسح للأهداف، ودمج الأهداف في التعاون القائم بين بلدان الشمال الأوروبي. وفي إطار منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، يجري تعزيز التركيز على العمل المشترك من أجل تنفيذ الأهداف. وعلى الرغم من هذه الأمثلة الإيجابية، أعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أنه لا يزال هناك إمكانية للتوعية بالأهداف والتعجيل بدمجها في بعض الأنشطة دون الإقليمية والإقليمية.

٥٨ - وفي ضوء مشهد دينامي تكثر فيه الآليات دون الإقليمية، أكد عدة مشاركين أن التنسيق والتعاون والاتساق الأفقي بين مختلف المنابر دون الإقليمية والإقليمية أمور أساسية، كالتساق العمودي على الصعد المحلي والوطني والعالمي. وفي إطار الأمم المتحدة، أُشير إلى إنشاء منظومة الأمم المتحدة الإقليمية في أوروبا ووسط آسيا ائتلافات تقوم على مواضيع محددة تتناول الصحة، ونوع الجنس، والمراهقين والشباب، والحماية الاجتماعية والهجرة باعتباره نهجاً مبتكراً لتنسيق الأنشطة فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، وهو في نفس الوقت، مفتوح أمام مشاركة الشركاء الخارجيين.

٥٩ - وشدد عدة مشاركين على أهمية إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين باعتبارها وسيلة بالغة الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على صعد منها الصعيد دون الإقليمي. والشراكات والائتلافات التي تشمل جميع المنظمات الدولية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات التجارية ذات الصلة، ستكون مكملاً هاماً للتعاون الحكومي الدولي. ودعا بعض المشاركين بمن فيهم مشاركون من الأوساط العلمية، إلى تعزيز الحوار وزيادة المشاركة المنهجية للمؤسسات العلمية

والبحنية. وأشار إلى ائتلاف مبادرات المحيطات والمناخ بوصفه إطار عمل واعد يجمع أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والإسهام في تحقيق الأهداف التي تتجاوز المسائل المتعلقة بالمناخ، ولا سيما الهدف ١٤.

٦٠ - ودعا ممثلون عن المجتمع المدني إلى مشاركة المجتمع المدني بشكل معقول وضمن إطار مؤسسي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها على جميع الصعد، بما في ذلك الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد يكون إنشاء آلية إقليمية لإشراك المجتمع المدني مفيداً في هذا الصدد وفي ضوء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني والقيود التمويلية فيما يتصل بمشاركته في أنحاء من المنطقة. ويقف المجتمع المدني على أهبة الاستعداد باعتباره شريكاً لا في المناقشات فحسب، بل بوصفه مصدراً للمشورة والخبرة أيضاً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المائدة المستديرة الإقليمية الثالثة: البيانات والرصد

٦١ - تؤكد خطة التنمية المستدامة الشاملة والطموحة لعام ٢٠٣٠ على أهمية توفر بيانات عالية الجودة وسهلة المنال ومناسبة التوقيت وموثوقة ومصنفة لقياس التقدم المحرز وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وقد تناول المجتمع الإحصائي هذا التحدي وبدأ أنشطة متصلة بأهداف التنمية المستدامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٦٢ - وإزاء تلك الخلفية، أتاحت المائدة المستديرة الإقليمية الثالثة لواضعي السياسات والإحصائيين فرصة لتبادل الأفكار حول المسائل الأساسية فيما يتعلق ببيانات ورصد أهداف التنمية المستدامة. ونُظمت المناقشة حول دور وحدود الإحصاءات الرسمية والتعاون بين صانعي السياسات والإحصائيين، وتعزيز القدرات الإحصائية والتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة.

٦٣ - وقد جمع منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بين منتجي ومستخدمي البيانات، وأطلق خطة العمل العالمية بشأن بيانات التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، اعتمدت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٧ إطار المؤشرات العالمية الذي يضم أكثر من ٢٤٠ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، واعتمدت كذلك مشروع قرار يتضمن العناصر الأساسية المتصلة بتدفقات البيانات بين المستويين الوطني والعالمي.

٦٤ - وعلى الصعيد الوطني، بدأ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان من خلال اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة أو تعديلها. وتم تأسيس مجالس وطنية للتنمية المستدامة، غالباً من خلال عمليات تشاور واسعة النطاق وإشراك الجهات الفاعلة المتعددة. وتوفر الاستراتيجيات الوطنية الأساس اللازم للنظم الإحصائية الوطنية لوضع مؤشرات وطنية في عملية مفتوحة لأصحاب المصلحة للتمكين من تتبع التقدم المحرز في تنفيذ تلك الاستراتيجيات، ووضع خطط عمل وطنية لإنتاج البيانات. وفي بعض البلدان، مثل ألبانيا، يجري حالياً وضع تقارير خط الأساس لأهداف التنمية المستدامة.

٦٥ - ويحتاج صانعو السياسات إلى بيانات مناسبة التوقيت وموثوقة من أجل اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. ولذلك فإن للتفاعل والحوار بين صانعي السياسات والإحصائيين أهمية كبيرة، كما أشار العديد من المشاركين. ولتحقيق التنمية المستدامة، فإن من المهم بمكان أيضاً تعزيز التواصل المتعلق بالإحصاءات

والسماح لجميع المستخدمين بالوصول إلى البيانات بشكل متساوٍ، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية المبينة في قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦١.

٦٦ - وتقوم مكاتب الإحصاء الوطنية بدور تنسيقي رئيسي في إنتاج البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ونشرها وإدارتها. وفي مقدور البلدان حاليا أن تنتج ما يقرب من ثلث مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وحتى البلدان المتقدمة التي لديها نظم إحصائية قوية، مثل ألمانيا، ليس في مقدورها أن تنتج أكثر من النصف. واتفق المشاركون على أن جميع البلدان بحاجة إلى زيادة قدراتها الإحصائية. وفي بعض الحالات، قد تكون هناك حاجة إلى تعزيز الإطار المؤسسي الإحصائي لضمان التنسيق اللازم مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ولتحسين جودة الإحصاءات، على النحو الذي أبرزه الجبل الأسود. وهذا يتطلب الدعم السياسي والتمويل المناسب. ومن الضروري أيضا الاهتمام بالتعليم من أجل تحسين المعرفة الإحصائية بين الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٦٧ - كما ينبغي أن يأتي الدعم من المانحين، من خلال التعاون بين بلدان الجنوب ومن خلال الشراكات. ولاحظ عدة مشاركين أن هناك حاجة إلى التفكير بشكل مختلف بخصوص بناء القدرات الإحصائية، وذلك من خلال التعلم لتحسين التنسيق والمواءمة بين العرض والطلب من أجل بناء القدرات، ومن خلال البحث عن الشراكات. وقد ذُكرت أمثلة على هذه الشراكات، مثل "مشاريع التوأمة" التي تنفذ بمشاركة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

٦٨ - ومنظومة الأمم المتحدة أيضا دور هام تضطلع به في توفير بناء القدرات للبلدان، من خلال قيام الوكالات المتخصصة بتقديم الدعم في مجالات خبراتها. ويمكن أن تعدّل المفاهيم المستخدمة بخصوص البلدان النامية لتناسب احتياجات البلدان المتقدمة، كما اقترحت منظمة الأغذية والزراعة. وقد طلبت الدول الأعضاء في مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أوروبا أن يقوم المكتب باقتراح عملية لإنشاء إطار مشترك للرصد يشمل المؤشرات المشتركة بين إطار خطة الصحة لعام ٢٠٢٠ وأهداف التنمية المستدامة وخطة العمل العالمية بشأن الأمراض غير المعدية، بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض قائمة المؤشرات الأساسية. وأشار صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن ٩٣ من المؤشرات ترتبط بالسكان، وأكد على أوجه التآزر القوية بين أهداف التنمية المستدامة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما أشار صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعاونه مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة ومع منظمة الصحة العالمية بشأن البيانات والمؤشرات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وشددت منظمة العمل الدولية وآخرون على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بالعمل معا ووضع برامج مشتركة لبناء القدرات، إذ أن معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تقع تحت ولاية أكثر من وكالة واحدة للأمم المتحدة.

٦٩ - وقد اعتُبرت خريطة الطريق الإقليمية التي وضعها الفريق التوجيهي المعني بالإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التابع لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين أداة مفيدة لتقديم التوجيه العملي إلى البلدان لبناء نظام قوي لقياس أهداف التنمية المستدامة. ويقوم الإحصائيون في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتجريب واستكشاف حلول يمكن استخدامها فيما بعد من قبل البلدان في مناطق أخرى.

٧٠ - وبالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ينتج المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي الإحصاءات الرسمية وفق متطلبات تحددها مدونة لقواعد الممارسات. وتقوم الوكالة الأوروبية للبيئة بجمع

البيانات من شبكة تضم حوالي ٣٩ بلدا في مجالات تركيز محددة، وقد أشارت إلى التحدي المتمثل في اصطفاء البيانات ذات الصلة والتوقيت المناسب والجودة العالية.

٧١ - وقد أجرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دراسة تجريبية على مجموعة مختارة من الدول الأعضاء لتحديد نقاط البدء لديها بالنسبة إلى فرادى الأهداف، وذلك من أجل مساعدة الحكومات على وضع خطط عمل وطنية.

٧٢ - واقترح مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمية في أوروبا إنشاء مبادرة المعلومات الأوروبية، على غرار مبادرته الخاصة بمعلومات الصحة الأوروبية، بغية تنسيق المعلومات والمسائل الإحصائية في المنطقة مع جميع أصحاب المصلحة على فترات منتظمة.

٧٣ - وأشار بعض المشاركين، بمن فيهم مشاركون من منظمات المجتمع المدني، إلى مسائل وجماعات محددة تم تناولها في أهداف التنمية المستدامة، وهي بحاجة بوجه خاص إلى بيانات أكثر وأفضل جودة، بما في ذلك بشأن الهجرة، والاتجار بالبشر، والزواج المبكر، والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. واقترح أيضا أن بإمكان البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تتجاوز خط الأساس المحدد في إطار المؤشرات العالمية وأن تضع مؤشرات أكثر طموحا لأخذ زمام المبادرة بشأن مسائل محددة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، على النحو الذي أيدته موناكو. واقترح مجلس أوروبا أن الانضمام إلى اتفاقيات محددة ملزمة قانونا ونتائج آليات الرصد ذات الصلة يمكن أن يكونا بمثابة مؤشرين لهدف محدد على الصعيد الإقليمي، مثل اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافئتهما. وشدد مشاركون آخرون على مجالات تُعتبر جديدة بالنسبة للإحصاءات الرسمية، مثل الحوكمة أو وسائل التنفيذ ومؤشرات حقوق الإنسان. ويجب وضع طرائق لقياس تلك المجالات بطريقة تكون متفق عليها دوليا وقابلة للمقارنة.

٧٤ - وكان هناك اتفاق على أنه ليس بالإمكان إنتاج كل بيانات أهداف التنمية المستدامة باستخدام الوسائل التقليدية، وحذر البعض من أن العمل بشأن المؤشرات الناقصة ينبغي ألا يصرف البلدان عن تطوير وتعزيز نظمها الإحصائية الوطنية.

٧٥ - وسيتعين الحصول على بعض بيانات أهداف التنمية المستدامة من خارج النظام الإحصائي الرسمي. وينبغي النظر في البيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية والساتلية والإدارية. وفي هذا الصدد تلزم مشاركة الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها.

٧٦ - ولكن استخدام مصادر بديلة ترافق مع التحديات المرتبطة به لأن جودة البيانات قد لا تكون كافية في الغالب، ومصدر المعلومات قد لا يكون مستداما. كما أن ضمان سرية البيانات وتخفيف العبء على الجهة المستجيبة كانا من الشواغل الهامة التي أُثيرت. ويعمل مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بنشاط، من خلال فريقه الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية، على استكشاف إمكانية استخدام مصادر البيانات الأخرى، مثل السجلات الإدارية والبيانات الضخمة.

٧٧ - وأبرز العديد من المشاركين، بمن فيهم ممثلا كندا والاتحاد الروسي، الحاجة إلى تبسيط عمليات الإبلاغ الدولي المتنوعة، إذ يوجد تداخل كبير بين مختلف أطر الإبلاغ.

٧٨ - وفي الختام، شدد المشاركون على أنه ما من بلد أو منظمة يمكن أن تنجح بمفردها: فهناك حاجة إلى التضافر والتعاون على جميع المستويات ومع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أتاحَت المائدة المستديرة فرصة مفيدة للحوار والتعلم المتبادل وتبادل الخبرات. وشجَّعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مواصلة هذا الحوار في إطار المنتدى الإقليمي على أساس منتظم، مع الاستفادة من العمليات الإقليمية والعالمية الأخرى لتعظيم الأثر.
